

العقلية الاجتماعية أهم من الإصلاحات الاجتماعية

بقلم الأستاذ سيد قطب

تشهد مصر في هذه الأيام اهتماما لا شك فيه بالشئون الاجتماعية ، هو دليل على يقظة عقلية مجودة ؛ منشؤها انتهاء مرحلة الجهد السياسى إلى نتيجة معينة — ولو مؤقتا — وضغط الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى طال عليها العهد ولم يعد فى الطاقه أن تعيش أكثر مما عاشت ؛ وإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية ، فكانت شارة الطريق إلى الاهتمام بهذه الشئون ، ولو أنها هى نفسها نُسأت وليدة هذه الاهتمام ... إلى أسباب أخرى كثيرة ، كان من شأنها أن توفق فى نفوس المصلحين ، وفى نفس الدولة كذلك ، حاسة العناية بهذه المسائل .

هذا الاهتمام هو الذى يجعلنا نسمع عن مشروعات اجتماعية كثيرة ، وعن إصلاحات اجتماعية معينة تقوم بها الدولة تارة ، وتقوم بها الهيئات أو الأفراد تارة أخرى ، فهنا نحن أولاء نسمع عن المراكز الاجتماعية ، ومشروع تحسين الصحة القروية ، وتجديد الأحياء الوطنية وقوانين العمال ، وإلغاء البغاء ، وإنشاء الملاجئ ، ودور رعاية الأطفال المشردين والفتيات المشردات ، وأسبوع البر ، ويوم الفقير ، وضريبة الزكاة ، وإعفاء بعض صغار الملاك من الضرائب ، وإطعام ومساعدة الأسر الفقيرة ، ومكافحة الحفاء ، وإطعام تلاميذ المدارس الإلزامية ... الخ .

هذه نهضة مشكورة — ولا شك — وإن أشد المتشائمين ليجد فى هذه النهضة بعض خيوط الرجاء ؛ وإن أشد الساخطين على الأوضاع الحالية ليجد فى هذا الرجاء شيئا من أسباب الرضاء ، ولا سيما فى هذه الظروف الاستثنائية التى يجتازها العالم فى هذه السنوات . ولكن الذى لا بد من التنبيه إليه ، أن هذه المشروعات وهذه الجهود جميعا لم تتم على أساس سياسة اجتماعية معينة ، ولم تنشأ وفق برنامج إنشائى عام ، وإنما هى نُسأت وليدة الضغط الوقتى هنا وهناك ووليدة اتجاهات ورغبات فردية ، شاءت أن تصنع شيئا ما فى سبيل الطبقات الفقيرة ، فاندفعت إلى مشروع خاص من المشروعات ، يحقق هذه الرغبة الطيبة .

وقد خيل إلى مرة أن حاجتنا إلى وضع سياسة اجتماعية ذات برنامج موحد ، أشد من حاجتنا إلى هذه المشروعات المتفرقة المتناثرة ، وأتينا في حاجة قبل كل شيء إلى أن نرسم صورة للمجتمع الصالح الذي نريده قبل أن نأخذ في مشروعات لإصلاح المجتمع القائم ، فكتبت من شهرين كلمة قائمة في هذا الموضوع تحت عنوان "المجتمع الصالح هو المجتمع المتوازن" رسمت فيها "دستور الإصلاح الاجتماعي" الذي يتضمن برنامجا خاصا شاملا لوجهات النظر الإصلاحية ، وحسبت يومها أن وضع هذا البرنامج هو الخطوة الأولى في سبيل الإصلاح .

أما اليوم فيخيل إلى أن هناك خطوة أسبق من خطوة وضع البرنامج المدِين والسياسة الشاملة إننا في حاجة إلى "عقيدة اجتماعية" بل إلى "عقيدة اجتماعية" تختلف كل الاختلاف عن عقيدتنا الحاضرة أو عن عقيدتنا الحاضرة .

إننا نقوم الآن ببعض الإصلاحات الاجتماعية سواء في ذلك الدولة والهيئات والأفراد فنحس أننا متفضلون على الطبقات الفقيرة بهذه الإصلاحات ، نحس باستحقاقنا للشكر منهم ومن الصحف والأقلام ، لأننا ننتبه إلى وجودهم ونحسن إليهم بعض الإحسان !

هذه العقيدة لا تصلح لأن يقوم على أساسها برنامج إصلاحى ، وبالتالي لا تصلح للتبوض بالمشروعات الإصلاحية ، إذ يتفحصها الإيمان بالمهمة التي تقوم بها ، كما يتفحصها وضوح الهدف الذي ترمى إليه بمشروعاتها . وهناك خطر كما من على هذه المشروعات -- بل على السياسة الإصلاحية الكاملة لو وضعت -- من تغير الهيئات التي تقوم على التنفيذ ، ما دامت هذه المشروعات وما دامت هذه السياسة قائمة على اتجاهات شخصية ورغبات فردية ، لا على عقيدة شعبية عامة ، ولا على عقيدة يؤمن بها الجميع : حاكين ومحكومين .

العقيدة التي ورثناها عن الأجيال السحيقة فيما يختص بعلاقة الطبقات في مصر بعضها ببعض هي عقيدة "السادة والعبيد" : كل شيء لطبقة خاصة ولأفراد معدودين ، ولا شيء بعد ذلك للأخرين ! القوانين والأوضاع الاقتصادية والضرائب وأسس الميزانية وتوزيع المغامم والمغارم ، والكادر والنظم الإدارية ... وكل شيء في هذا البلد قائم على أساس هذه العقيدة برغم ما حدث من التجديد في نظام الحكم وتطور القوانين ، ورفق التشريع من الوجهتين ذلك أن هذا كله كان مقصورا على السياسة والقانونية ، مما لم يترك أثرا حتى اليوم في الأوضاع الاقتصادية وهي أهم من كل شيء بالقيام إلى آثارها الاجتماعية .

هذه العقيدة لا تستطيع أن تنهض بسياسة اجتماعية ، ولا تؤمن على وضع هذه السياسة ، فمن الواجب أن تتغير هذه العقيدة أولا ، وأن ينتبه الليبرون من وزراء الدولة أو من هيئاتها وأفرادها ، إلى تغييرها قبل أن يهملوا بمشروعاتهم الإصلاحية .

يجب أن تزول هذه العقيدة وأن تحمل محلها عقيدة الدستور التي يقرر فيها : "أن المصريين سواء" وأن "مصر للجميع" و"أن حق الحياة ملك للجميع". وحين تسود هذه العقيدة بنديدة يصبح من السهل وضع برنامج اجتماعي شامل ، والقيام بمشروعات اجتماعية معينة تفيدها لهذا البرنامج .

العامة الجديدة أو العقيدة الجديدة ، ينبغي أن تقوم على أساس أن الطبقات الفقيرة هي المنتج الحقيقي للأروة العامة لأنها تخرج أكثر مما تستهلك ، فمن حق هذه الطبقات إذن أن تعيش كما يعيش الآخرون ، وأن تعيش في مستوى يليق بوظيفتها في الإنتاج الحقيقي .

والعقيدة الجديدة أو العقيدة الجديدة تلزم الدولة أن تحقق هذا الأساس العادل بسطرتها وتشريعاتها وضرائبها ومشروعاتها وكادرها ونظمها الإدارية ، وكل أداة وضعتها الأمة في يدها ، لتحقيق مبادئ الحكم الديمقراطي - الحرية والعدالة والسواة - ولتحقق مبادئ الدستور - المصريون أمام القانون سواء ، ومصر للجميع ، والحياة من حق الجميع -

يجب أن تنهض سياستنا الاجتماعية على هذا الأساس ، وأن تقوم مشروعاتنا الاجتماعية لتحقيق هذه السياسة ، وهنا نجد في كل مشروع خيطا من العقيدة العامة ، وحينئذ يمكن أن يجذب هذه الخيوط المتفرقة فتجتمع عند عقدة واحدة أو عقيدة واحدة. ومتى آمن الجميع بهذه العقيدة سار الإصلاح الاجتماعي في طريق مأمون .



ولنضرب بعض الأمثلة لتحقيق هذه القاعدة فيما بين يدينا من مشروعات :
في ميزانية هذا العام أعفت الدولة صغار الملاك الزراعيين من الضريبة وخففت عن البعض الآخر ، وزادت بعض فئات الضريبة على الأرباح التجارية وعلى وسائل المهور والكايات . وهذا ولا شك اتجاه طيب . ولكن ينبغي أن تقوم وراءه وتسندة عقيدة عامة توجه نظام الضرائب كله وجهة اجتماعية ذات هدف معلوم .

ففي إنجلترا حينما فكروا في تعديل الضرائب والرسوم كان لهم هدف واضح ، وكان هذا التعديل وسيلة من وسائلهم الى هذا الهدف وليس غاية . كان هدفهم هو تقريب الفوارق بين الطبقات ، والحد من الغلوف الأرباح الذي يخلق طبقة من الثروات الضخمة تحمل بالتوازن الاجتماعي ، بل بالتوازن الاقتصادي الحقيقي .

عندئذ عمدوا الى ضرائب التركات ، والى الضرائب الاضافية التي بلغت في بعض الحالات ٩٥ في المائة ، وجعلوا ذلك كله على طريقة النظام التصاعدي. ثم عمدوا الى الرسوم

اجمركية ورسوم الإنتاج فأعفوا ضروريات الفقراء منها إعفاء تاما أو جزئيا وزادوها زيادة كبيرة على كاليات الأغنياء . وكان رائدهم في ذلك كله واضحا . هو أن يقربوا بين الطبقات ويحققوا التوازن في المجتمع .

وجود فكرة معينة والإيمان بهذه الفكرة هو الذى سيردفة التشريعات الانجمازية الخاصة بالضرائب . ولم يكن الهدف هو مجرد التحفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة ، ولا مجرد زيادة موارد الخزنة برفع بعض فئات الضرائب . وتلك الفكرة وهذا الإيمان بها هما اللذان ينقصاننا في الإعفاء من الضرائب وفي زيادتها على السواء .

وهذا مشروع لتحسين الصحة القروية ومشروع للمراكز الاجتماعية وهما مشروعان متكاملان فما الأساس الذى يقوم عليه هذان المشروعان وأمثالهما من المشروعات التى ترمى إلى القيام بشيء من الإصلاح الريفى ؟

أغلب الظن أنهما يقومان على أساس من الشعور الطيب بأن الريف فى حالة شديدة السوء ، وأن من الواجب عمل شيء لهذا الريف المحزون .

وهذا جميل . ولكن القاعدة التى يبنى عليها إصلاح الريف يجب أن تكون أقوى وأمتن من مجرد الشعور الطيب ، يجب أن تكون هناك عقيدة أولية هى أن الريف صاحب حق فى الحياة المقبولة كالمدين سواء بسواء ، وأن الريفيين يستحقون من عناية الدولة ، ومن حرية الدولة ، مقدار ما يؤدون لهذه الخزنة من صرائب ، ومقدار ما ينتجون للأمة كلها من موارد .

وحين تثبت هذه العقيدة لا يعود وزير الصحة أو وزير الشؤون الاجتماعية يترقب فى الطلب حين يطلب اعتمادا للريف ويحتال على الموارد لتحصيل مبلغ للريف . بل يطلب فى عزم وقوة وصراحة ، لأن هناك عقيدة عامة تسنده ، وعقيدة اجتماعية خاصة ترى للريف هو صاحب الحق الأول فى بنود الميزانية .

وأمر آخر يجب أن تتضمنه العقيدة الاجتماعية الجديدة ، وهو حق أهل الريف المتجنين فى الحياة المقبولة . فليس الأمر أمر الملاك وحدهم إنما الأمر كذلك أمر هؤلاء المتجنين الذين أولاهم لأصبحت الأرض معطلة كالصحراء ! ما قيمة الأرض بدون فلاحها ؟ كيف تمت : " كيف تغل ملاكها الذهب الأصفر والذهب الأبيض ؟ إنها لا تساوى دونهم شيئا فيجب إذا استغلوا أن يعيشوا منها العيشة الضرورية المعقولة التى تحفظ أجسامهم سليمة صالحة لاستغلال الأرض . يجب على الأقل أن يكون لهم حق الآلات . فالآلة تنال الشحم والزيت أو الفحم الذى تعمل به . كما تنال قترات معقولة من الراحة حتى لا تستهلك فى زمن قصير !

عندما تثبت هذه العقيدة تحل مسألة الإيجارات ومسألة الأجور ، تحل نفسها بنفسها بلا تصب ولا جدال ، ويمر القانون المعطل منذ أربع سنوات والذي لا يميز المحجز على حاجيات الفلاحين الضرورية وفاء لدين أو لإيجار أطيان .

لقد قيل في الاعتراض على مشروع هذا القانون يوم أن عرض : إنه ليس في مصلحة الفلاحين ، لأن أصحاب الأطيان سيضمنون عليهم بتأجير الأطيان لهم ، ما داموا لا يضمنون وفاء إيجارها بالمحجز على حاجيات الفلاح .

إنه فضيحة هذا الاعتراض ، ولكنه لن يتكرر حين تسود العقيدة الجديدة التي هي أهم في نظرنا من كل سياسة اجتماعية ، ومن كل مشروع للإصلاح .



وهناك حركة طيبة نحو الطفولة المشردة ، فرابطة الإصلاح الاجتماعي ومحلات الرواد ونادى كبرى الليمون ، وسواها من الهيئات تتجه هذا الاتجاه الطيب ، ولا يتألك الانسان نفسه من البناء على هذا الاتجاه ، وعلى حركة إنشاء الملاجئ الحكومية والشعبية لإيواء الأطفال المشردين .

ولكن العقلية الاجتماعية أو العقيدة الاجتماعية تنظر للمسألة من زاوية أخرى ... إن هؤلاء الأطفال ليسوا من طينة أخرى غير طينة الأطفال الآخرين المرفهين المدللين ، فلماذا يشردون إذن ؟ لا بد أن هناك صلة اجتماعية وراء تشريدهم هذا ، ولا بد أن هذه الصلة أكبر من التشريد ذاته ، وإن كان التشريد علة ضخمة مؤذية ؟ .

وإذن فلتبحث الأسباب التي تقذف هؤلاء الصبية إلى الطرقات صفرا غبرا ، غائري العيون ، حفاة عرايا جيسعا في كل مكان ، إن إيواء هؤلاء المشردين هو نزع من علاج المصعب وترك المنبع ينشئ له مصعبا جديدا ، وتلك آفة الإصلاحات الاجتماعية وغير الاجتماعية التي تبني على غير عقيدة ، وعلى غير سياسة مرسومة .

هؤلاء الأطفال المشردون أصحاب حق في الحياة الكريمة كأطفال الباشوات والبيكوات وباقي الأثرياء ، فلماذا يشردون هكذا في الطرقات ؟ إنهم يشردون لأن الهيئة الاجتماعية سلبتهم هذا الحق الطبيعي ، وسلبت أدهم من يقبل حقوق المواطنين في الحياة المقبولة فإذا شاء المصلحون أن يصلحوا هذه الحال فليردوا الهيئة الاجتماعية عن هذا السلب ، وإذا احتاج الحال إلى التشريع فليؤد التشريع وظيفته .

ولكن الذين يملكون توجيه التشريع في حاجة إلى عقيدة اجتماعية ينون عليهم تشريعاتهم ، وتلك هي العقدة ، ولكنها ليست مستحيلة الحل ، فكل شيء في العالم الآن يعامهم أن تكون لهم عقيدة اجتماعية جديدة ، فإن لم يتعلموا فنك وظيفة الأقدام الحرة التي تنشئ العقائد في النفوس .

وحيث يتم إنشاء هذه العقيدة ، ترد إلى أولياء هؤلاء الأطفال حقوقهم الطبيعية في الحياة وتزول الأسباب التي تؤدي بأطفالهم إلى الشرود ، وفي مقدمة هذه الأسباب الفقر والجهد والمرض ، وهي جميعا تتبع من سوء توزيع المعانم والمغارم ، ومن الأوضاع الاقتصادية الحالية التي تعطى كل شئ لفريق وتحرم الفريق الآخر كل شئ كذلك .

وتأحق بتخصه الأطفال المشردين قصة إنماء البغاء . والبقاء يجب أن يبنى : هذا ما لا شك فيه . ولكن كيف يبنى ؟ هذه هي المسألة !

إن إقتال بيوت البغاء العتيق وتشديد الرقابة والعقوبة على بيوت البغاء السرى أمران ما أسهلها ، ولكن هذا ليس إلغاء البغاء . إنه إلغاء لبيوت البغاء ، وإلغاء للبغايا الحاضرات هكذا تقول العقلية الاجتماعية التي تعمل لإنشائها يوما بعد يوم ، وهذه العقلية تقول أيضا : يجب ألا يكون هدفنا الانتصار السهل الرخيص على أولئك البغايا وعلى تلك البيوت ؛ إنما ينبغي أن نحوض المعركة في ميادينها الأصيلة . في منابعها لا في مصابها . ومانبعها هي هناك في عشش الفقر وأوكار الجريمة ، وفي الوراثات الملوثة وفي مكاتب التخذيم وفي البنسيونات والمشارب وفي الطفولة المشردة ، وفي بيع أوراق النسيب ... الخ .

هذه المنابع التي يجري منها البناء هي أولى بالتطهير فيجف المصب بلا عناه . ولن تكون هناك مادة مطهرة ناعمة إلا حين يحارب الميكروب الأول ، ميكروب الفقر ، وإلا حين يتقرر حق كل مواطن في أن يعيش العيشة الكريمة ما دام يعمل . فاذا اختار البطل فهناك عقوبة القانون .

هذا الحق كيف يتقرر وكيف ينفذ ؟ هذا ما تكفل به العقلية الاجتماعية وتضمنه العقيدة الجديدة . وهي لهذا أهم وأولى من كل مشروعات الإصلاح !



وهناك مشروعات متنوعة ذات قاعدة واحدة : مثل مشروع الحفاء ، وأسبوع البر ، ومشروع إطعام ومساعدة الأسر الفقيرة ، ومشروع إطعام تلاميذ المدارس الإلزامية ، ومشروع مطاعم الشعب ... الخ .

فهذه المشروعات جميعا تقوم على أساس الشعور الإنساني الطيب بوجود عمل شئ للفقراء ، وتهوّن بعض ما هم مبتلون به في الحياة .

وهذا جميل ، ولكن العقلية الاجتماعية تنظر للمسألة نظرة أخرى ؟ إنها تسأل : ولماذا تنقص موارد هؤلاء الفقراء عن القيام بضرورياتهم من الغذاء واللباس ؟

الأنهم كانوا لا يساوي عملهم اليومى غذاءهم ولباسهم " نحن كانوا كذلك فالأولى بهم عقاب الثمانون ، بل الأولى بهم الإعدام !

أم لأن توزيع المعانم والمقارم لا يجعلهم يتلون الغذاء واللباس في مقابل عملهم عشر ساعات في كل يوم على الأقل ؟ إن قاعدة التوزيع إذن ينبغي تعديلها ليتحقق العدل الطبيعي المعقول .

ولن يتحقق هذا العدل وهذه الطبقات تحتاج إلى مشروعات تساعد على الغذاء الضرورى واللباس اللازم ، فيجب أن تترك الهيئة الاجتماعية فيما يوفر لهذه الملايين غذاءها ولباسها بغير مشروعات من هذا القبيل .

ولست أعنى اغفال هذه المشروعات ولا التقليل من قيمتها في ظروفنا الحاضرة . إنما أعنى أن نعمل على تقويم الأسس حتى نستغنى في المستقبل عن هذا الاستجداء .

هذا هو تمكيد العقلية الاجتماعية التي يجب حلها قبل التفكير في مشروعات متناهية ليس لها أساس ترتكز عليه إلا الشعور الطيب في نفوس بضعة أفراد طيبين .



من هذه الأمثلة ومن كثير غيرها يمكن أن نسوقه هذا السياق ، يتضح الهدف الذي نرمي إليه من هذا المقال . هذا الهدف هو تربية الشعور الاجتماعي الحديث وتعديقه في النفوس حتى يصبح صالحا لأن تقوم عليه سياسة اجتماعية دائمة .

ومما لا شك فيه أن تربية هذا الشعور بحيث يصبح عقيدة وعقلية عمل شاق وعير . جعل النتيجة ، ولكنه أدوم أثرا وأطيب ثمرة .

ومن الحق أن نقول : إن الدولة لا تستطيع وحدها أن تخلقه ، وأن أمام الدولة لتحقيق هذه القواعد في التشريع وفي الاقتصاد ، وفي توزيع المعانم والمقارم عقبات جسيمة ، و مقدمتها نفوذ رؤوس الأموال وقوة الملاك .

وأهم من ذلك كله قوة العنيدة القديمة وتواصل العقيدة القديمة : عقلية السادة والعبيد ، السادة الذين هم كل شيء ، والعبيد الذين ليس لهم شيء !

ومهما وجد على رأس لدولة وزراء ذوو نزعات حرة وإن الماضى يتقهم والحاضر يتعنف في طريقهم ، والأزمات التي تحفها لهم رؤوس الأموال ، واننفوذ الذي يمتلكه الملاك ،

